

Distr.: General
15 November 2018
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، في رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، بأن المجلس قرر إيفاد بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وترد اختصاصات البعثة في مرفق الوثيقة S/2018/890. وأوفدت البعثة بقيادة مشتركة لممثلة بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وممثلي غينيا الاستوائية وفرنسا، وكانت مؤلفة من الأعضاء التاليين:

- فيرونیکا كوردوفا سوريا (نائبة الممثل الدائم)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
- وو هايتاو (نائب الممثل الدائم)، الصين
- غبولي ديزيري وولفران إيبو (نائب الممثل الدائم)، كوت ديفوار
- جوب أوبيانغ إيسونو ميينغونو (نائب الممثل الدائم)، غينيا الاستوائية
- ماهلت هيلو غوادي (نائبة الممثل الدائم)، إثيوبيا
- فرانسوا دولاتر (الممثل الدائم)، فرنسا
- كانات توميش (نائب الممثل الدائم)، كازاخستان
- منصور عياد العتيبي (الممثل الدائم)، الكويت
- كارل يان غوستاف فان أوستيروم (الممثل الدائم)، هولندا
- فرانسيسكو تينيا (نائب الممثل الدائم)، بيرو
- جيوانا ورونيكا (الممثلة الدائمة)، بولندا
- دميتري بوليانسكي (نائب الممثل الدائم)، الاتحاد الروسي



- أولوف سكوغ (الممثل الدائم)، السويد
- ستيفن هيكي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
- أوستن م. سميث، الولايات المتحدة الأمريكية

ثانيا - زيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية

الاجتماعات المعقودة في كينشاسا

ألف - الاجتماع مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات

٢ - قدم رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عرضا عاما عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في السنوات الماضية، وأكد أن كلا من الجدول الزمني والإطار القانوني للانتخابات قد وضعا لأجل تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية وعلى صعيد المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، في الموعد المقرر لها.

٣ - ورحب أعضاء المجلس بالتزام الحكومة بإجراء الانتخابات في الموعد المقرر لها، وأقروا بالتحديات التي تواجه تنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدوا أن الهدف من زيارتهم هو تقديم الدعم للعملية الانتخابية في احترام تام لسيادة البلد. ورحبوا بالتقدم المحرز حتى ذلك الحين، ولاحظوا قرار الحكومة تحمل المسؤولية الكاملة عن تنظيم وتمويل الانتخابات. وكرروا الإعراب عن ضرورة إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع تتسم بالمصداقية، وشجعوا اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على إجراء حوار متواصل مع جميع الأطراف بهدف معالجة المسائل الخلافية المتبقية على نحو بناء. وأشار أعضاء المجلس إلى ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكرروا الإعراب عن استعداد البعثة لتقديم الدعم التقني واللوجستي إلى اللجنة إذا رغبت في مثل هذا الدعم، وتساءلوا عما إذا كان بإمكان اللجنة إتاحة الاطلاع على ترتيباتها التقنية واللوجستية حتى يتسنى للبعثة أن تقدم الدعم المناسب عند الحاجة.

٤ - وألح السيد نانغا، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، على البعد التاريخي للانتخابات المرتقبة، حيث أنه سيتسنى لأول مرة انتقال السلطة سلميا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إنه يرى أن حالة انعدام الأمن السائدة في بعض المناطق لن تحول دون إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وذهب إلى أن جميع الخطوات قد اتخذت لضمان تكلل العملية الانتخابية بالنجاح، وأقر بأنه لا تزال مسألتان خالفتان قائمتان، هما سجل الناخبين واستخدام أجهزة التصويت. وفي حين سلم رئيس اللجنة بأن السجل "يفتقر للكمال"، شدد على أن اللجنة عاجلت مسألة الناخبين المسجلين أكثر من مرة، وأن الجدل القائم بشأن حوالي ستة ملايين من الناخبين الذين سجلوا دون أن تؤخذ بصماتهم ينبغي ألا ينظر إليه كمشكلة حقيقية لأن صور الناخبين موضوعة على بطاقات الناخبين وقوائم الناخبين معا. وأوضح أن اللجنة اختارت استخدام أجهزة التصويت بدلا من بطاقات الاقتراع لأنها فعالة من حيث التكلفة وموثوقة وتعد أفضل خيار لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية وعلى صعيد المقاطعات في نفس اليوم. وأوضح الرئيس أن استخدام جهاز التصويت لا يمكن أن يعتبر في حكم التصويت الإلكتروني، وإنما هو شكل من أشكال طباعة بطاقات الاقتراع. وأكد أن فرز الأصوات، الذي سيجري

أمام المراقبين، سيتم يدويا، وأكد الدور الحاسم للمراقبين الوطنيين في إضفاء المصادقية على العملية. وأعرب عن تقديره لتقرير مؤسسة وستمنستر للديمقراطية بشأن أجهزة التصويت، وأفاد بأن معظم التوصيات الواردة فيه نفذت بالفعل. ورحب الرئيس بعرض تقديم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة التقنية، وأضاف أن اللجنة لا ترى أي ضرر في تقديم البعثة للمساعدة اللوجستية. وأفاد بأن اللجنة التمسست في الآونة الأخيرة مساعدة البعثة في تنظيم حملة للتوعية وفي بناء قدرات العاملين في مراكز الاقتراع وتدريبهم.

باء - الاجتماع مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥ - التقى أعضاء المجلس بالرئيس جوزيف كاييلا كابانغي في القصر الرئاسي في كينشاسا. ورحبوا بالتقدم المحرز، ولا سيما القرار الذي اتخذته الرئيس بطي صفحة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبيل تحقيق أول انتقال سلمي للسلطة، وشددوا على أهمية إجراء انتخابات حرة نزيهة ذات مصداقية وشفافة من أجل استقرار البلد في المستقبل. وأكد أعضاء المجلس أيضا للرئيس كاييلا احترامهم لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشددوا على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية، وأهمية المراقبة الدولية، والحاجة إلى الحيز السياسي وحرية التعبير.

٦ - ولاحظ الرئيس كاييلا أنه كان قد أعرب عن الأمل، آخر مرة التقى فيها بأعضاء مجلس الأمن في عام ٢٠١٦، في أن يناقش معهم عند الالتقاء بهم في مناسبة مقبلة المسائل المتصلة بالتنمية، بدلا من الانتخابات. وأضاف الرئيس كاييلا أنه يذكر أول مرة خاطب فيها المجلس عندما كان بلده لا يزال تحت رحمة الغزاة وكان عدد المراقبين العسكريين المنتشرين قليلا. وقال إن بلده مستعد الآن، بعد ١٧ عاما، لتحمل مسؤولية التصدي للجماعات المسلحة وتنظيم الانتخابات. وأضاف أن بلده استفاد من قدر كبير من المشورة الدولية على مدى السنوات الماضية، وأن الوقت قد حان الآن للاستماع إلى أفريقيا وإلى قادة دولها اعتبارا لما اكتسبوه من خبرة منذ الاستقلال.

٧ - وأكد الرئيس كاييلا أن الانتخابات هي شأن داخلي. وقال إنه، بالنظر إلى الانتخابات السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشعر بالقلق إزاء ما سيحدث بعد الانتخابات - أي استقرار البلد وتنميته وتوطيد العملية الديمقراطية - بقدر يفوق قلقه بشأن الانتخابات ذاتها. وكرر الرئيس كاييلا تأكيد قراره تنظيم الانتخابات دون دعم دولي بوصف ذلك "مسألة مبدئية". وأضاف أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت قد تلقت المساعدة من الكثير من الشركاء المختلفين، مما تسبب فيما أسماه "فوضى عارمة" بدلا من الاستفادة من المساعدة. وأضاف أن إدارة العملية الانتخابية أضحت سلسلة منذ أن اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا القرار، وأن الانتخابات ستنظم في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر. وقال إن الانتخابات ستكون حرة نزيهة شفافة، وذلك ما يستحقه الشعب الكونغولي. وأضاف أنه إذا احتاجت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مساعدة، فإن الحكومة ستعلن عن ذلك. وردا على الأسئلة والتعليقات التي أثبتت، ذكر الرئيس كاييلا أن الحكومة ليس في وسعها أن تفعل الكثير للتصدي لانعدام الثقة في العملية الانتخابية، بما في ذلك استخدام أجهزة التصويت، حيث أن الناس يبدون دائما تحوفا من الابتكارات التكنولوجية، مشيرا إلى أن ثمة من يشكك في جدوى التكنولوجيا حتى في صفوف الأغلبية الرئاسية. أما فيما يتعلق بالحيز السياسي، قال الرئيس إن التجمعات السياسية سيسمح بعقدتها شريطة

أن تكون سلمية. وأعرب عن رأي مفاده أن مسألة حرية التعبير ينبغي ألا تنثار في بلد يوجد فيه تنوع كبير في المناير الإعلامية بالقدر الذي تشهده جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - الاجتماع مع رئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن

٨ - عقد هذا الاجتماع برئاسة رئيس الوزراء، وحضره رئيس وكالة الاستخبارات الوطنية، ونائب الرئيس العام للشرطة الوطنية، ومستشار الرئيس للشؤون الدبلوماسية، والممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، وممثلو دائرة المخابرات العسكرية.

٩ - وأعاد أعضاء مجلس الأمن التأكيد على احترامهم استقلال وسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشددوا على البعد التاريخي للانتخابات المرتقبة باعتبارها أول انتقال سلمي للسلطة في البلد. وشددوا على أهمية إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وسلمية، مما سيسهم في تحقيق السلام والاستقرار في البلد والمنطقة وخارجها. وأكد أعضاء المجلس على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية، مثل استخدام أجهزة التصويت وسجل الناخبين. ودعوا أيضا إلى تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذا تاما، بما في ذلك فتح الحيز السياسي، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والحق في التظاهر. وأقر أعضاء المجلس بالتحديات المتنوعة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعبروا للحكومة عن تهنئتهم على الاستجابة الفعالة لمرض فيروس إيبولا. ورحبوا أيضا بالتقدم المحرز في إنهاء تجنيد الأطفال الجنود. وأشار أعضاء المجلس إلى ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكروا الإعراب عن استعداد البعثة لتلقم الدعم اللوجستي، حسب الاقتضاء. وأكدوا أيضا أهمية تجهيز البعثة، ولا سيما القوة التابعة لها، تجهيزا تاما لتنفيذ ولايتها فيما يتعلق بحماية المدنيين، وأهابوا بالحكومة أن تيسر دخول الأسلحة والذخيرة الخاصة بالبعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق هذا الغرض.

١٠ - ورحبت الحكومة بزيارة مجلس الأمن، فأشارت إلى أن المجلس زار جمهورية الكونغو الديمقراطية كل سنة تقريبا منذ نشر البعثة. وأضافت أن هذه الزيارة "استثنائية" اعتبارا للانتخابات التاريخية المرتقبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستفضي إلى أول انتقال سلمي للسلطة. وأكدت الحكومة التحديات المرتبطة بتنظيم الانتخابات في بلد يفوق عدد الناخبين فيه ٤٠ مليون ناخب، وأعربت عن رأيها بأن شروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة قد استوفيت. وأكدت مجددا قرارها تحمل المسؤولية الكاملة عن تنظيم الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وأهمية تقديم المجتمع الدولي للدعم لهذه العملية. وبرت الحكومة استخدام أجهزة التصويت بمتطلبات مواجهة التحديات التي يطرحها تنظيم انتخابات مشتركة، وأكدت من جديد استقلال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وأبرزت أيضا التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، ذكرت الحكومة أن الأطراف السياسية الفاعلة المدانة بارتكاب جرائم لا يمكن اعتبارها أطرافا سياسية فاعلة، ورفضت بالتالي التركيز المفرط على مبدأ الشمولية باعتباره تركيزا غير مبرر، قائلة إن الحوار وتقاسم السلطة تقليد من تقاليد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١ - وأشارت الحكومة إلى "التعاون غير المثمر" أحيانا مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأخذتها بانتهاك مبادئ أساسية مثل سيادة البلد المضيف، وبالعامل أحيانا خارج نطاق حدود ولايتها. وأعربت عن أسفها لتدخل البعثة المزعوم في المظاهرات

العامة، ولتسيير دورياتها دون تنسيق منتظم مع السلطات الوطنية. وأضافت الحكومة أن البعثة اضطلعت بدور هام على مدى العقدين الماضيين، ولكن الوقت قد حان لكي يتحمل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية كامل مسؤولياته، بما في ذلك على الصعيد الأمني. واقترحت استعراض التعاون مع البعثة في ضوء التهديدات الناشئة، مثل الإرهاب في منطقة بيني.

دال - الاجتماع مع الأغلبية الرئاسية (الجبهة المشتركة من أجل الكونغو)

١٢ - كثر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن احترامهم لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشددوا على أن اهتمامهم لا ينصب على نتائج الانتخابات بل على مصداقية العملية. وأكدوا على ضرورة تسوية الخلافات عن طريق الحوار، ودعوا إلى تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بسبل منها اتخاذ تدابير بناء الثقة. وأعربوا عن القلق لأن الشروط لم تستوف بعد لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وتساءلوا عن الخطوات التي تعتمدها الحكومة لتخاذهما لمعالجة ذلك في الوقت المناسب. وألحوا أيضا على ضرورة توعية السكان.

١٣ - وأكد أعضاء الجبهة المشتركة من أجل الكونغو التزامهم برؤية الرئيس كابيلا بشأن صون السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدوا أيضا التزام الحكومة بتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبضمان إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وألحوا على أن الانتخابات هي السبيل الناجح الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة، ولكنهم أكدوا أن الطرائق العملية لإجراء الانتخابات هي من صلاحيات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. واتفقوا مع أعضاء المجلس على أن نشر المراقبين في جميع مراكز الاقتراع من شأنه أن يسهم في تعزيز مصداقية الانتخابات. وحثت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو مجلس الأمن على استخدام نفوذه لحض الجهات التي تريد تعطيل مسيرة الانتخابات أو إغراق البلد في العنف على التراجع عن خططها.

هاء - الاجتماعات مع أعضاء المعارضة

١٤ - بدأ الاجتماع مع المعارضة السياسية بالتزام دقيقة صمت تكريما لأرواح الضحايا في منطقة بيني. وأثنى أعضاء المجلس على الخراط المعارضة في عملية الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. وطلبوا الاستماع إلى تقييم مندوبي المعارضة بشأن مدى استيفاء الشروط لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وتساءلوا عما إذا كانت المعارضة السياسية تعتمد الاتفاق على مرشح واحد.

١٥ - وتناول الكلمة الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، بالنيابة عن الوفد الذي ضم أعضاء دينامية المعارضة (Dynamique de l'opposition)، والاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي (Nouvel Élan)، ومنتدى النفس الجديد (Union pour la Démocratie et le Progrès Social)، وائتلاف "معا من أجل التغيير" (Ensemble pour le changement)، وحركة تحرير الكونغو (Mouvement de libération du Congo)، والتحالف الانتخابي "الكونغو الذي نصبو إليه" (Synergie électorale notre Congo). وأبلغ أعضاء وفد المعارضة أعضاء مجلس الأمن بأنهم جاهزون لانتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. غير أنهم أكدوا أن شروط إجراء انتخابات شاملة للجميع وحرّة وشفافة ليست مستوفاة في الوقت الحالي. وأبرزوا كيف أن انعدام الأمن المستمر يحول دون تنظيم المرشحين للحملات الانتخابية بكامل الحرية في جميع أنحاء البلد. وأضافوا أن اللجنة الوطنية المستقلة

للانتخابات خاضعة للسلطات الحكومية، وأن عدة مسائل تهدد بتقويض العملية الانتخابية، ولا سيما مسألتنا استخدام أجهزة التصويت وسجل الناخبين. ونددوا في كثير من المناسبات بإقصاء المرشحين جان - بيير بيمبا وأدولف موزيتو، وأعربوا عن الأسف لقرار منع موزيتو كاتومي من دخول البلد من أجل تقديم ترشيحه. وتساءل أعضاء وفد المعارضة أيضا عما إذا كانت الحكومة تملك الإمكانيات اللازمة للوفاء بمتطلبات الانتخابات كاملة من حيث اللوجستيات والتكلفة، ورفض الدعم اللوجستي للبعثة.

١٦ - وقدم أعضاء وفد المعارضة مذكرة إلى أعضاء المجلس حددوا فيها عددا من الخطوات الرامية إلى ضمان مصداقية العملية، وتمثل في التخلي عن مشروع استخدام أجهزة التصويت؛ وتقوية سجل الناخبين؛ والسماح بمشاركة المرشحين المستبعدين من التنافس لأسباب سياسية؛ وتنفيذ تدابير بناء الثقة المبينة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ونشر المراقبين الدوليين؛ والسماح بتقديم الدعم الدولي المالي والمادي واللوجستي للانتخابات؛ ونشر قوة إقليمية لتوفير الأمن للعملية الانتخابية؛ والسماح بمشاركة البعثة في كامل العملية الانتخابية؛ وإعادة هيكلة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك الاستعاضة عن ممثل الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي بممثل آخر. وعلى الرغم من هذه القضايا، أكدت المعارضة أنها لن تقاطع الانتخابات، وأنها ستنتفح قريبا على مرشح واحد وبرنامج واحد.

واو - الاجتماع مع المرشحات

١٧ - اجتمع وفد مجلس الأمن مع مجموعة تتضمن ١٧ مرشحة للانتخابات التشريعية الوطنية والمحلية، من بينهن المرشحة الوحيدة للانتخابات الرئاسية.

١٨ - وطلبت هذه المجموعة، التي ضمت ممثلات عن الأحزاب والتكتلات السياسية من المعارضة ومن الأغلبية الرئاسية، أن يعمل مجلس الأمن وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الحكومة من أجل تعزيز أمن النساء أثناء الانتخابات (المرشحات والناخبات والمراقبات). وشددت الممثلات على أهمية الاستماع إلى المرشحات من النساء، وذلك ليس فقط بوصفهن مرشحات وإنما أيضا بوصفهن نساء. ورحبت الممثلات بمنح جائزة نوبل للسلام للدكتور موكويغي لدفاعه عن المرأة. وأعربن عن قلقهن من استمرار ورود بلاغات عن ارتكاب أعمال عنف جنسي وجنساني، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكدن أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على العنف البدني، إذ أن المرأة تتعرض للتمييز والتخويف باستمرار. وذكرن أن المرأة تواجه عراقيل إضافية في الحياة السياسية، سواء تعلق الأمر بتنظيم حملات في المناطق المتضررة من النزاع أو بالحصول على حيز للمشاركة في الحياة السياسية. وبعد الإشارة إلى أن المرأة لا تمثل إلا ١٢ في المائة من المرشحين، شددت الممثلات على أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود لدعم مشاركة المرأة في العملية السياسية.

١٩ - وأعربت بعض المشاركات أيضا عن القلق بشأن مصداقية العملية الانتخابية إذا تقرر استخدام آلات التصويت دون التوصل إلى توافق سياسي. وأحيانا، كان هناك تباين واضح في الآراء بين مرشحات الأغلبية ومرشحات المعارضة، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام آلات التصويت، ويعكس هذا التباين الانقسام السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد وفد مجلس الأمن على أهمية إشراك المرأة في العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واقترح أن تدافع النساء عن تنفيذ التوصيات التقنية الصادرة عن مؤسسة وستمنستر للديمقراطية المتعلقة بآلات التصويت أمام اللجنة الوطنية المستقلة

للانتخابات. وفي حين اتفقت معظم المرشحات على أنه ينبغي للبعثة أن تبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد العملية الانتخابية، أعرب بعضهن عن الأسف لأن وجود البعثة لم يجل دون تفاقم انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

زاي - الاجتماع مع المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو

٢٠ - أشاد أعضاء المجلس بالدور الحاسم الذي اضطلع به المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو (Conférence épiscopale nationale du Congo) بوصفه ميسرا للحوار. وأعربوا عن قلقهم بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء وبسبب تفشي محاولات تسييس العملية الانتخابية، وتساءلوا عن السيناريوهات المحتملة وقوعها بعد الانتخابات. وطرح أعضاء المجلس سؤالاً على المؤتمر لمعرفة إذا ما كان مستعداً للاضطلاع بدور الميسر مرة أخرى، والتمسوا المشورة بشأن الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجلس للمساهمة في بناء الثقة وفي إجراء انتخابات ذات مصداقية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

٢١ - وسلط المؤتمر الضوء على التطورات الإيجابية التي وقعت في الآونة الأخيرة، ولا سيما عدم سعي الرئيس كابيلا إلى الترشح لولاية ثالثة، والتقييد إجمالاً بالجدول الزمني للانتخابات. ورحب المؤتمر أيضاً بتنظيم المعارضة لمظاهرات في ٢٩ أيلول/سبتمبر جرت دون وقوع حوادث. وأشار المؤتمر على مجلس الأمن بأن يواصل الدعوة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة التي ينص عليها الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتيسير وصول جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة إلى وسائل الإعلام العامة، ورفع جميع القيود المفروضة على تنظيم مظاهرات سلمية. وحث المؤتمر المجلس على التحاور مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدام آلات التصويت أو العدول عنها لاستخدام بطاقات الاقتراع، والكشف عن المخالفات في سجل الناخبين، بسبل منها إزالة المسجلين دون بصمات، ودعوة مراقبين دوليين مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومركز كارتر، والتعاون الوثيق مع البعثة من أجل نشر المعدات اللوجستية ونقل اللوازم الانتخابية. وقدم المؤتمر معلومات أيضاً عن أنشطته الهادفة لتدريب ونشر حوالي ٤٠٠٠٠ مراقب من بينهم مراقبون شبان.

٢٢ - وأعرب المؤتمر عن قلقه من استمرار حالة الاضطراب الأمني السائدة في بيني وإيتوري وتنجانيقا وكاساي التي تفاقت نتيجة لتفشي فيروس إيبولا في الآونة الأخيرة مما سيؤثر على العملية الانتخابية. ودعا المؤتمر إلى وضع خطة مشتركة بين الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أمن الإقليم الوطني خلال العملية الانتخابية. وفي حين أن المؤتمر أعرب عن قلقه بشأن الحالة التي تلت الانتخابات، في ضوء التوترات وحالة الاستقطاب الراهنة، فإنه نصح بعدم تأجيل الانتخابات مؤكداً أن ذلك ستترب عليه مشكلات إضافية. وأضاف المؤتمر أنه يجب بذل كل ما أمكن من جهد لضمان الانتقال السلمي للسلطة.

حاء - الاجتماع مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني

٢٣ - اجتمع أعضاء المجلس مع مجموعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني، من بينها جماعات المدافعين عن حقوق المرأة، وجماعات من النشطاء الشباب، ومنظمات حقوق الإنسان، وسألوا هؤلاء الممثلين عن آرائهم بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية الراهنة. وبينما شدد أعضاء المجلس على

مسؤولية الحكومة فيما يتعلق بالأمن والمسائل الإنسانية، أعربوا عن رغبتهم في معرفة كيف يمكن لزيارتهم أن تساهم في تحسين الأوضاع الراهنة.

٢٤ - وشدد ممثلو المجتمع المدني على أهمية أن تفضي الانتخابات إلى انتقال السلطة بنجاح، ولكنهم تساءلوا عما إذا كانت الانتخابات في حد ذاتها ستحسن فعلا حياة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادوا بأن السكان لا يثقون كثيرا في هذه العملية ولا يعلقون الكثير من الأمل على نتيحتها. وأعرب الممثلون عن قلقهم من الاستقطاب الحالي في المواقف، ولا سيما بشأن استخدام آلات التصويت وسجل الناخبين، مما جعل السكان عاجزين عن الوثوق في العملية الانتخابية وثوقا تاما. وتساءلوا عما إذا كان في وسع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن تفعل اليوم ما لم يكن في وسعها أن تفعله في العامين الماضيين. وحدّرت منظمات المجتمع المدني كذلك من أن سوء تنظيم الانتخابات قد يؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وأوصت بأن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لوضع حد للإفلات من العقاب، بوسائل منها فرض جزاءات على الأطراف السياسية الفاعلة سواء كانت من الأغلبية الحاكمة أو المعارضة. وفي الختام، أكد ممثلو منظمات المجتمع المدني أن إجراء الانتخابات في مناخ عدم الثقة الحالي والخلافات المستمرة قد يؤدي إلى تفاقم احتمال أن تسود الفوضى أثناء الانتخابات. وقالوا إن السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليسوا مستعدين لإجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ويجب على الأمم المتحدة أن تتدخل لضمان موثوقية العملية ولتأمين الانتخابات.

٢٥ - واستنكر ممثلو منظمات المجتمع المدني الموجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية استمرار انعدام الأمن، وأعربوا عن شعورهم بالإحباط من عدم تحسن الحالة رغم وجود البعثة. وتبّهوا أعضاء المجلس إلى استمرار تجنيد الشباب من قبل الميليشيات المسلحة، وإلى استمرار تعرض النساء للاعتداءات الجنسية. وأشارت منظمات المجتمع المدني الموجودة في بيني إلى استمرار تقتيل السكان المدنيين في بيني مما يبرهن على عدم كفاية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، حسب قول هذه المنظمات. ودعت إلى مد البعثة بتعزيزات فعلية لتقوم بحماية المدنيين وتحول دون تفاقم انعدام الأمن، ولا سيما في فترة ما بعد الانتخابات. وأعربت هذه المنظمات عن أسفها لأن لواء التدخل التابع للقوة لم يكن في مستوى التوقعات حيث كان يُتوقع منه تحييد الجماعات المسلحة بفعالية، واقترحت تعزيز شبكات الإنذار المحلية التي تستعين بها البعثة، وأن تقوم البعثة بوضع خطط مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والميليشيات.

طاء - الإحاطة المقدّمة من القيادة العليا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن فريق الأمم المتحدة القطري

٢٦ - خلال هذه الزيارة، قدمت البعثة إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الأنشطة التي تقوم بها والتحديات التي تعرقل تنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بدعم تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبحماية المدنيين. ورحب أعضاء المجلس بالمساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التخفيف من حدة التوترات وتعزيز بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة السياسيين. ورحبوا أيضا بالاستراتيجية التي تتبعها البعثة لتوفير الحماية الشاملة للمدنيين وبعملية إعادة تشكيل البعثة المتواصلة. واجتمع أعضاء المجلس أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري، الذي سلط الضوء على التحديات الإنسانية والإنمائية الكبيرة التي

من المرجح أن تظل قائمة بعد الانتخابات. وأوضح الفريق القطري أنه يرى أن عملية صياغة إطار المساعدة الإنمائية تتيح فرصة أمام الأمم المتحدة لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق النتائج المتوقعة، ولوضع مقترحات ملموسة للقيام بأنشطة مشتركة دعمًا للصلة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية والتدخلات الهادفة للإنعاش وبناء السلام. ووفقًا للفريق القطري، تتيح هذه العملية فرصة أيضًا للتفكير في نقل المسؤوليات من البعثة إلى الحكومة والفريق القطري. واقترح الفريق القطري النظر إلى استراتيجية خروج البعثة على أنها عملية إعادة تشكيل لوجود الأمم المتحدة بدلا من عملية نقل للمهام.

ياء - المؤتمر الصحفي

٢٧ - اختتمت الزيارة بعقد مؤتمر صحفي قام الرؤساء المشاركون لبعثة مجلس الأمن أثناءه بإطلاع الصحافة على الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الأمن من بعثته.